أبرز التحديات والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد العراقي وسبل المعالجة للمدة 2004 – 2020

م. محمد مجيد رسولي المعمار
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الاشرف
mohammed07802147927@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى دراسة واقع حال الاقتصاد العراقي من خلال الوقوف على أبرز التحديات والمخاطر التي تواجههُ، المتمثلة بطبيعة الاقتصاد الريعية باعتمادها بشكل كبير على وارادات النفط، فضلا عن اختلال معظم القطاعات والانشطة الاقتصادية، كقطاع التصنيع وقطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد وقطاع الصناعات التحويلية، ونتيجة لما تقدم والحرب عام 2003 والارتدادات السلبية على مختلف مؤشرات الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل بين الافراد وانخفاض الناتج المحلي الاجمالي(GDP) وبالتالي ارتفاع معدل الفقر، ومن كل ماتقدم ومن اجل تحديد ومعرفة اسباب هذه التحديات والمخاطر، قام الباحث بمحاولة اقتراح الحلول الممكنة لعلاج مشكلة البحث. استخدم الباحث الاسلوب الاستقرائي لمحاولة قراءة واقع الاقتصاد العراقي وفق المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث عبر المدة الزمنية المحددة وهي (2004-2020)، والاستعانة بالتقارير المحلية والعربية والدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي ومسوحات وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية - دائرة الموازنة والدراسات السابقة ذات الصلة. ويهدف البحث الى معرفة أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، من ثم تشخيص الفرص والامكانات والموارد التي يمتلكها العراق لمواجهة تلك التحديات وانعاش الاقتصاد والعمل على استقراره. توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات من أهمها اختلال القاعدة الانتاجية وعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، اعتماد العراق على النفط كمورد رئيسي لتمويل الموازنة العامة بنسبة تجاوزت 90%، والتذبذب في مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ومستوى الدين العام وعجز الموازنة، فضلا عن هدر المال العام بسبب تفشي ظاهرة الفساد، وبيئة استثمارية طاردة. وعلى ضوء الاستنتاجات توصل الباحث الى جملة من التوصيات التي من أهمها تحرير الموازنة العامة من تبعيتها لمورد النفط بسبب عدم استقرار اسعاره، تفعيل الموارد غير النفطية، تفعيل التشابك القطاعي واشراك القطاع الخاص فيه، فضلا عن جذب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق والاستفادة من مميزاته لانعاش اقتصاده.

الكلمات المفتاحية : التحديات والمخاطر، الاقتصاد الريعي، اختلال القطاعات الاقتصادية، الفرص والامكانات.

The Most Prominent Challenges And Risks Facing The Iraqi Economy And ways to treat For the period 2004 - 2020

Abstract:

The current research aims to study the reality of the state of the Iraqi economy by standing on the most prominent challenges and risks it faces, represented by the rentier nature of the economy, which is heavily dependent on oil imports, as well as the disruption of most sectors and economic activities, such as the manufacturing sector, the agricultural sector, the construction sector and the manufacturing sector, and as a result With the foregoing and the war in 2003 and the negative repercussions on various economic indicators such as high unemployment rates, poor income distribution among individuals, a decrease in gross domestic product (GDP) and consequently a high poverty rate, and from all of the above and in order to identify and know the causes of these challenges

and risks, the researcher tried to suggest possible solutions to treat Research problem. The researcher used the inductive method to try to read the reality of the Iraqi economy according to the information and data related to the subject of the research over the specified time period (2004-2020), and using local, Arab and international reports issued by the United Nations and the World Bank and surveys of the Iraqi Ministry of Planning - Central Statistical Organization and the Ministry of Finance - Budget Department and related previous studies. The research aims to know the most prominent challenges facing the Iraqi economy, and then diagnose the opportunities, capabilities and resources that Iraq possesses to meet these challenges and revive the economy and work to stabilize it.

Keywords: Challenges And Risks, Rentier Economy, Disruption Of Economic Sectors, Opportunities And Potentials.

المقدمة Introduction:

يواجه الاقتصاد العراقي على مدى عقود من الزمن الكثير من التحديات والصعوبات والازمات المالية والسياسية والامنية والحروب التي أتت على كل شيء، اذ لازمت الاقتصاد العراقي على مد عقود من الزمن ولوقتنا الحالي، الكثير من المشاكل أهمها اعتماد موازنته العامة على واردات النفط بشكل كبير الامر الذي يجعلها موازنة مرتبكه غير مستقرة بسبب ارتباط اسعار النفط بالاسواق العالمية.

يأتي هذا البحث في محاولة لايجاد مجموعة من المقترحات التي قد يستفاد منها لمواجهة التحديات والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، بعد ان تم دراسة الواقع الاقتصادي وتحديد نقاط الضعف والقوة فيه للمدة 2004-2020 من ثم التركيز على الفرص والامكانات المتاحة للاستفادة الامثل منها وصولا الى سبل النهوض بالاقتصاد العراقي.

وفي ضوء ماتقدم تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحثوهي

- **المبحث الاول :** تحليل واقع الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020
- **المبحث الثاني:** أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020
- **المبحث الثالث:** الفرص والامكانات المتاحة لانعاش الاقتصاد العراقي

ثم الاستنتاجات والتوصيات ومصادر البحث.

مشكلة البحث:

ان مشاكل اختلال القطاعات الاقتصادية واختلال هياكله الانتاجية، واعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة النفط بنسبة تجاوزت 90% كمورد رئيسي يغذي الموازنة العامة، وعدم الاستقرار السياسي والامني، فضلا عن سوء ادارة البلد وانتشار الفساد، يضع العراق امام تحديات وصعوبات كبيرة.

أهمية البحث:

يستمد البحث الحالي أهميته من حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد العراقي بكافة مفاصله والصدمات المالية والسياسية المتتالية التي تعرض لها عبر حقب زمنية متعاقبة، لذلك فأن التعرف على التحديات والمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي لها بالغ الاثر بأتجاه تذليلها ومحاولة ايجاد الحلول اللازمة للنهوض وانعاش الاقتصاد.

هدف البحث:

هو معرفة وتشخيص واقع الاقتصاد العراقي لتحديد ابرز التحديات والصعوبات التي تواجهه، التي تسببت في تدهور اغلب القطاعات الاقتصادية واختلال هياكله الانتاجية، لكي يتسنى للباحث محاولة ايجاد الحلول الممكنة لمواجهة تلك التحديات.

فرضية البحث:

بخصوص فرضية البحث الحالي فقد انطلق الباحث من الحقائق الآتية:

1- تأثير سلبي ومربك لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة وميزان المدفوعات.
2- التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي والامني على نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وعلى مستويات الدين العام الداخلي والخارجي.
3- التأثير السلبي للفساد بكافة اشكاله.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في التحليل للوصول الى النتائج والتوصيات باعتماد مصادر جمع البيانات الرسمية المحلية والعالمية التي احتوت على الكثير من المسوحات الاحصائية والجداول والمخططات البيانية، فضلا عن الاطلاع على الكثير من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث لدعم فكرة البحث.

الحد المكاني والحد الزماني:

محافظات العراق كافة، للمدة 2020/2004.

المبحث الاول/ تحليل واقع الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020

تمهيد:

تعرض الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 للعديد من الصدمات السياسية والمالية، وللطبيعة الريعية التي يتميز بها فقد اصبح واضحا اختلال قطاعاته الاقتصادية الرئيسية، واختلال القاعدة الانتاجية وتدني الناتج المحلي الاجمالي(GDP) واختلال ميزان المدفوعات، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية غير النفطية في تغذية الموازنة العامة، وفيما يلي اهم السمات (الصفات) التي يتميز بها الاقتصاد العراقي:

1- هيمنة سلعة النفط كوجهة صادرات وايرادات بنفس الوقت، مما يجعل صفة الاقتصاد العراقي صفة ريعية احادي الجانب بامتياز.
2- يعتمد الاقتصاد العراقي في تمويل موازناته العامة السنوية بشقيها (التشغيلي والاستثماري) على الايرادات النفطية بنسبة تتجاوز ال(90%) مما يجعله مرتبك نتيجة تعرضه للصدمات والازمات العالمية من جهة، ونتيجة لتذبذب اسعار النفط العالمية من جهة اخرى، كما في الجدول(1).

جدول (1) مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق للاعوام (2004 - 2020) / مليار دينار

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات الاخرى	اجمالي الايرادات	نسبة الايرادات النفطية%	نسبة الايرادات الاخرى%
	1	2	3	4	5
2004	21263	4660	25923	82.02	17.98
2005	40623	1336	41959	96.82	3.18
2006	42106	3286	45392	92.76	7.24
2007	39093	2973	42066	92.93	7.07
2008	42442	8332	50774	83.59	16.41
2009	57070	2338	59408	96.06	3.94
2010	56050	5658	61708	90.83	9.17
2011	76184	4751	80935	94.13	5.87
2012	94139	8186	102325	92.00	8.00
2013	116363	2932	119295	97.54	2.46
2014	127485	3871	131356	97.05	2.95
2015	79649	15399	95048	83.80	16.20
2016	69773	11927	81700	85.40	14.60
2017	67950	11061	79011	86.00	14.00
2018	79535	10105	89640	88.73	11.27
2019	93741	11828	105569	88.80	11.20
2020	58227	9198	67425	86.36	13.64

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي لسنوات مختلفة، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

ومن خلال الجدول(1) فإننا نشاهد هيمنة الايرادات النفطية على النسبة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للسنوات (2004 – 2020)، حيث ارتفع ايراد النفط الى (58227) مليار دينار عام 2020 ، بعد ان كانت (21263) مليار دينار عام 2004. وان الايرادات غير النفطية لم تساهم في إجمالي الايرادات العامةلخزينة الدولة الا بنسبة ضئيلة، حيث بلغت (4660) مليار دينار عام 2004، لترتفع بعد ذلك الى (9198) مليار دينار عام 202(رسولي، **2021).**

3- أما مؤشر الناتج المحلي الاجمالي(GDP) للمدة 2004-2020، فقد تميز بالتذبذب الواضح طيلة مدة البحث ومنها المدة 2004-2013، بينما سجلت المدة 2014-2016 تراجعا خطيرا بنسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة احتلال داعش ثلث العراق وانخفاض سعر النفط الى ادنى مستوياته، وبقت السنوات 2016-2020 تسجل انخفاضا خطيرا بمستويات النمو، كذلك الحال بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تميز بالتذبذب تبعا لذلك، فقد شهد نموا طرديا للسنوات 2004-2013 بحيث وصل الى (6882) دولار لينخفض بعد ذلك الى ادنى مستوياته للسنتين 2015 و 2016، ليعاود الارتفاع ببطء للسنوات التالية، كما في الجدول(2).

جدول(2) الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ونسبة نموه 2020/2004

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٤	٣٦,٦	١٣٩١	٤٨
٢٠٠٥	٥٠,١	١٨٤٩	٢,٨
٢٠٠٦	٦٥,١	٢٣٥٠	٦,٢
٢٠٠٧	٨٨,٨	٢١٢٥	١,٥
٣٠٠٨	١٣١,٦	٤٥١٣	٩,٨
٢٠٠٩	١١١,٧	٣٧٢٥	٧,٧
٢٠١٠	١٣٥,٥	٤٤٨٧	٥,٩
٢٠١١	١٨٠,٥	٥٨٣٩	٨,٦
٢٠١٢	٢١٢	٦٦٥٠	٢,٧
٢٠١٣	٢٣٢,٥	٦٨٨٢	٠,١
٢٠١٤	٢٢٣	٦٤٢٠	١,٨-
٢٠١٥	١٧٢,٤	٤٩٠٠	٢٤,١-
٢٠١٦	١٧٢,٢	٤٩٤٠	٥,٣-
٢٠١٧	٢٠٧	٥٦٠٢	٨,٤
٢٠١٨	٢٣١	٦٠٨٦	٤
٢٠١٩	٢٥٤	٦٥٢٨	٢,٧
٢٠٢٠	٢٧٦	٦٩٢٢	١,٦
المتوسط	١٦٣,٧	٤٧٧٧	٤,٧
الإنحراف المعياري	٧٣,٨	١٨٧٢,٣	١٣,٦
التباين	٥٤٤٩,٧	٣٥٠٥٧١١,٨	١٨٥,٤
الالتواء	٠,٣٣٥-	٠,٦٣١-	١,٥٦
التفلطح	١,٠٥٢-	٠,٩٥٤-	٧,٤٥

المصدر: منشورات صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة.

4- ميزان المدفوعات العراقي والقطاع التجاري:

يتكون ميزان المدفوعات من حسابين وهما الجاري والرأسمالي، في العراق يتم التركيز على الاهم فيه وهو الحساب الجاري المتمثل بالميزان التجاري (الصادرات والاستيردات)، اما ما يخص (حساب رأس المال) لم تكن هناك تدفقات لرؤوس اموال داخلة وخارجة تذكر، نتيجة عدة عوامل منها عدم التنويع الاقتصادي وهيمنة الصادرات النفطية ولم يكن اي توجه لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح التجاري وماله من دور ايجابي على ميزان المدفوعات، لذلك فأن الميزان التجاري في العراق(صادرات واستيرادات) وكذلك (الميزان الخارجي) يؤشران اتجاها سالبا للمدة 2013-2020، كما في الجدول(3):

جدول(3) مؤشرات ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2020/2013

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
2013	9.9	38.3	28.4-	1.3-
2014	11.2	40.6	29.4 -	10.3-
2015	0.1	31.1	31.5-	7.1-
2016	0.3-	30.4	29.0-	3.5-
2017	0.8-	32.8	30.5-	2.3 -
2018	1.3	32.6	28.8-	3.3-
2019	2.2	29.7	27.3-	0.3-
2020	2.8	28.9	25.9-	0.1-

المصدر: منشورات صندوق النقد الدولي لسنوات متعددة.

أما بخصوص هيكل الصادرات العراقية، فأنه ينقسم الى الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، ويبدوا واضحا هيمنة صادرات النفط الخام على معظم الصادرات الاخرى وهو مايؤكد ريعية الاقتصاد العراقي، كما في الجدول(4):

جدول(4) مؤشرات ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2020/2013

السنة	التصدير	نفط خام	صادرات أخرى
2004	17.7	17.3	0.4
2005	19	18.4	0.6
2006	27.2	26.6	0.6
2007	37.9	37.2	0.7
2008	62	61.1	0.9
2009	46.4	45.6	0.8
2010	51.4	51.2	0.2
2011	79.6	79.4	0.2
2012	94.1	93.8	0.8
2013	101.6	101.1	0.5
2014	109.1	108.8	0.5
2015	118.1	117.5	0.6
2016	127.6	127.0	0.6
2017	139.9	139.2	0.7
2018	152.6	151.7	0.9

المصدر: تقارير البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي لسنوات متعددة.

5- الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي للعراق :

لقد تعرض العراق الى العديد من من الصدمات السياسية والامنية والعسكرية، فضلا عن الصدمة المضاعفة التي تعرض لها للسنوات 2014-2016 نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية وتكاليف الحرب على الارهاب التي ولدت كثير من التحديات منها ملف النازحين والاضرار الكبيرة في البى التحتية، مما نتج عن كل ما سبق زيادة في الانفاق العام يقابله تراجع في الايرادات العامة الامر الذي قاد الى زيادة العجز في الموازنة العامة، فكان لابد من الدولة ولكي تغطي العجز الحاصل أن تلجأ الى الدين كأحد الحلول السريعة.

أ- الدين العام الداخلي للعراق:

هذا النوع من الديون تم تمويله من خلال (حوالات الخزينة المركزية) التي تتكون من:

- حوالات الخزينة لدى البنك المركزي.
- حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية.
- حوالات الخزينة لدى الجهات الاخرى.

جدول(5) مستويات الدين العام الداخلي للعراق للمدة 2018/2004

السنوات	الدين العام الداخلي (مليون دينار) (1)	معدل التغير السنوي (%) (2)	معدل النمو المركب (%) (3)
2004	6061688	-	
2005	6593960	8.78	
2006	5645390	-14.38	
2007	5193705	-8	
2008	4455569	-14.21	
2009	8434049	89.29	
2010	9180806	8.85	
2011	7446859	-18.88	-0.095665616
2012	6547519	-12.07	
2013	4255549	-35	
2014	9520019	123.70	
2015	32142805	237.63	
2016	47362251	47.34	
2017	47678796	0.66	
2018	41822918	-12.28	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي، اجمالي الدين العام الداخلي، للسنوات 2004-2018.

يلاحظ من الجدول(5) تذبذب مستويات الدين العام الداخلي للمدة (2004-2018) بين ارتفاع وانخفاض، اذ بلغ (6061688) مليون دينار لعام 2004، ثم ارتفع عام 2005 ليصل الى (6593960) مليون دينار، بمعدل تغيير مقداره (8.78%)، بعد ذلك وفي المدة (2006-2008) انخفض الدين العام الداخلي الى (4455569)مليون دينار، بمعدل تغيير سالب مقدار (-14.38%)، نتيجة ارتفاع صادرات العراق من النفط الخام وارتفاع مستوى الاسعار العالمية، تحقق الفائض في الموازنة العامة نتيجة زيادة الايرادات الحكومية، وهكذا بقي الحال على ماهو عليه من تذبذب مستويات الدين العام الداخلي طيلة المدة (2004-2018)، تراجع مستوى الدين العام الداخلي لعام 2018 ليصل الى (41822918) مليون دينار بمعدل تغيير سنوي سالب مقداره (-12.28%) مقارنة بالعام الذي سبقه، ذلك نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة الايرادات العامة، فضلا عن تحسن الاوضاع الامنية والسياسية (الخزرجي، 2022).

شكل(1) مستويات الدين العام الداخلي للعراق للمدة 2018/2004

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول(5).

ب- الدين العام الخارجي للعراق:

تتركز ديون العراق الخارجية في المجموعة التالية(Moheeth, 2015) :

- دول نادي باريس (التي هي عبارة عن مجموعة من الدول الدائنة، مهمتها ايجاد الحلول المناسبة للصعوبات والمشاكل التي تواجه الدول المدينة عند سداد التزاماتها).
- دول خارج نادي باريس.
- دول الخليج الدائنة.
- الدائنون التجاريون.
- ديون غير معالجة(معلقة).

وسيتم توضيح مستويات الدين العام الخارجي للعراق للمدة 2004-2018 من خلال الجدول (6).

جدول(6) مستويات الدين العام الخارجي للعراق للمدة 2018/2004

السنوات	اجمالي الدين العام الخارجي (مليون دولار) (1)	اجمالي الدين العام الخارجي (مليون دينار) (2)	معدل التغير السنوي (%) (3)	معدل النمو المركب (%) (4)
2004	88788	129630480	-	
2005	71280	105066720	-18.94	
2006	58532	81418012	-22.50	
2007	59252	72109684	-11.43	
2008	46637	54658564	-24.20	
2009	45015	52667550	-3.64	
2010	47519	55597230	5.56	
2011	45159	52836030	-4.96	- 6.764175014
2012	44199	51536034	-2.46	
2013	42803	49908298	-3.15	
2014	43204	50375864	0.93	
2015	44533	52638006	4.49	
2016	44192	52234944	-0.76	
2017	71785	73153440	40.04	
2018	40862	48625780	-33.52	

المصدر: وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، للسنوات 2004-2018.

من خلال مشاهدت الجدول (6) يتضح لنا بأن مستوى الدين العام الخارجي للعراق كان مرتفع جدا للسنوات الاولى للبحث، لكن بعد ذلك أخذ بالتراجع تدريجيا للسنوات 2004-2009، وفي العام 2009 انخفض الدين الخارجي الى (52667550) مليون دينار أي بمعدل تغيير سنوي سالب وصل الى (3.64-%) مقارنة بسنة الاساس وهي عام 2004 التي كانت بنحو (129640480) مليون دينار، وذلك نتيجة اسباب عديدة منها زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة الصادرات من النفط الخام وارتفاع اسعاره، فضلا عن اطفاء 80% من الديون بموجب تطبيق اتفاقية نادي باريس، كل هذه العوامل ادت الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية وبالتالي حققت الموازنة العامة للدولة فائضا مكنه من تسديد ديونه المتراكمة مما ادى الى انخفاض حجم الدين الخارجي. الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى عام 2010 ليصل الى مبلغ الدين الى (55597230) مليون دينار بمعدل تغيير سنوي بلغ (5.56%) نتيجة زيادة الاقتراض مرة اخرى بسبب

زيادة الانفاق العام، وهكذا بقي الحال على ما هو عليه من تذبذب مستويات الدين العام الخرجي طيلة سنوات البحث (حسن، 2010).

شكل(2) مستويات الدين العام الخارجي للعراق للمدة 2018/2004

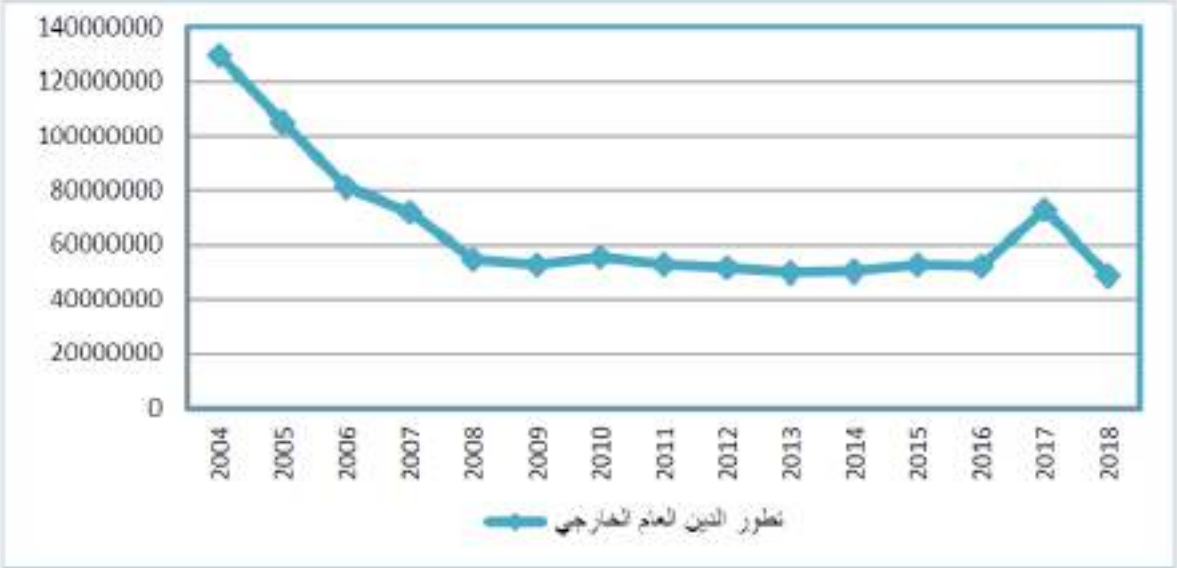

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول(6).

6- مؤشر الشفافية في العراق (مدركات الفساد):

تتولى منظمة الشفافية الدولية TRANSPARENCY INTERNATIONAL بنشر تقارير سنوية عن حالة الفساد حول العام حيث " يمنح خبراء المنظمة كل دولة وفق معاييرها المعتمدة درجات تتراوح بين ال(1-10)، أي انه كلما اقتربت درجة دولة ما الى ال(10) يعني ذلك انها اقل فسادا والعكس صحيح، اي انه كلما ابتعد قيمة مؤشر تلك الدولة عن ال(10) واقترب من ال(الواحد الصحيح)، فأنها ستصنف الأكثر فسادا" (مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، 2018). وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية (TI) الى انه عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي يؤدي الى ضعف الجودة المؤسسية، وضعف تطبيق آليات الحكم الرشيد وبالتالي خروج الفساد عن السيطرة، الامر الذي يؤدي الى هدر المزيد من المال العام، وهذا ما نشاهده في العراق، حيث تفشي الفساد في اغلب مفاصل الدولة وانعدام ثقة المواطن، اذ صنف العراق من الدول الأكثر فسادا في العالم اذ انه يحتل ذيل مؤشر الشفافية الدولية الجدول(7).

جدول(7) يوضح قيمة مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه ضمن الدول المشاركة

السنة	القيمة	الترتيب	عدد الدول المشاركة
2003	2.2	115	133
2004	2.1	130	145
2005	2.2	141	159
2006	1.9	160	163
2007	1.5	178	180
2008	1.3	178	180
2009	1.5	176	180

المصدر/-Transparency International, Corruption Perceptions Index,2003 2016, https://www.transparency.org

المبحث الثاني/ أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020

تمهيد:

بالاستناد الى معطيات واقع الاقتصاد العراقي الذي تم تناوله في المبحث الاول، الذي يشير الى اختلالات كبيرة في هيكلية القاطاعات الاقتصادية والانتاجية، وارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، واختلال الميزان التجاري نتيجة هيمنة الصادرات النفطية (اقتصاد ريعي)، فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد التي عطلت مساعي النمو لسنوات طويلة ولا يزال.

أبرز التحديات:

1 -**تقلب سعر النفط الخام واعداد الموازنة العامة:**
ان لسلعة النفط قيمة نقدية تقاس بالدولار الامريكي، وقد اتسمت طبيعة القيمة النقدية هذه لسعر النفط بالتقلب وعدم الاستقرار كونها مرتبطة بطبيعة أسواق النفط العالمية فهي طبيعة ديناميكية تتأثر بشكل مباشر بعوامل عديدة منها:

- العوامل الاقتصادية وتشمل على كل من :
  - ✓ الطلب العالمي على النفط الخام والنمو الاقتصادي.
  - ✓ الكميات المعروضة عالميا والاحتياطي المؤكد من النفط الخام.
- العوامل السياسية.
- التطور التكنلوجي واستكشاف الطاقة المتجددة.
- المضاربة.

أما الموازنة العامة للدولة فهي تعد من الأدوات الاقتصادية والمالية المهمة للدول النامية وتتكون من (الايرادات العامة – النفقات العامة)، لذلك فأن موازنة العراق العامة تتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط العالمية ، كون الاقتصاد العراقي يعد اقتصادا ريعيا بإمتياز اذ يعتمد في تمويل مكونات موازنته العامة على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة تصل الى 92%، لذلك فأن صفة التذبذب تلازم نمو وتطور الاقتصاد العراقي نتيجة عدم استقرار الميزانية العامة بين فائض (زيادة في الايرادات العامة) وبين عجز(زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة)، (مصدر سابق، 2021).

2 -**بيئة اقتصادية طاردة:**
تعتبر بيئة العراق الاقتصادية بيئة غير جاذبة لتدفقات الاستثمار المحلي (DI) ولا لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، بسبب عدم استقرار سعر الصرف (EXCH)، ومعدل التضخم (INF)، وتدهور البنية التحتية، وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وضعف اداء المؤسسات المالية والمصرفية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولكل ماتقدم ولد ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية خارج البلاد.

3 -**نسبة مشاركة عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي(GDP) الى باقي الانشطة الاقتصادية:**

من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي عدم التنويع الاقتصادي، واختلال هيكل القاعدة الانتاجية وعدم التوازن بين القطاعات والانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP، حيث تهيمن عائدات النفط الخام ضمن (قطاع التعدين والمقالع) هيمنه واضحة، اذ بلغت مساهمة عائدات النفط حسب الفصول لعام 2020(116257013.7) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (61.38%)، بينما سجلت عائدات الانشطة الاقتصادية الاخرى عدا النفط الخام لنفس السنة (7314555.0) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (38.62%)، ومما تقدم فقد اصبح واضحا هيمنة الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهنا مكمن الخطر، الجدول(8).

جدول(8) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية الثابتة(2007-100) حسب الانشطة الاقتصادية(مليون دينار) والفصول لعام 2020

ISIC code	Economic Activities	المجموع	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الاول	الانشطة الاقتصادية	رمز التصنيف الدولي
		total	fourth quarter	third quarter	second quarter	first quarter		
1	Agriculture, Forestry, Hunting & Fishing	8122949.4	1787048.9	2193196.3	2843032.3	1299671.9	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	1
2	Mining and Quarrying	116417578.7	27786606.3	26532310.9	29606431.5	32492230.0	التعدين والمقالع	2
2-1	Crude oil	116257013.7	27738417.5	26493235.4	29568343.1	32457017.7	النفط الخام	2-1
2-2	Other types of mining	160565.0	48188.8	39075.5	38088.4	35212.3	الانواع الأخرى من التعدين	2-2
3	Manufacturing Industry	2327113.0	736710.4	765237.2	404968.5	420196.9	الصناعة التحويلية	3
4	Electricity and Water	2484937.8	526414.7	742967.0	717178.1	498378.0	الكهرباء والماء	4
5	Building and construction	4204447.3	1245148.7	1009668.6	1013109.5	936520.5	البناء والتشييد	5
6	Transport ,Communications and storage	13145192.7	3397698.9	3543487.3	2702524.6	3501481.9	النقل والاتصالات والخزن	6
7	Wholesale, retail trade, hotels & others	14015848.2	3722651.1	3696323.1	3287653.5	3309220.5	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7
8	Finance, Insurance, Real estate and Business services	10006091.0	2670506.2	2643201.4	2300642.6	2391740.8	المال والتأمين وخدمات العقارات	8
8-1	Banks and insurance	2019313.9	534835.1	521182.7	436550.0	526746.1	البنوك والتأمين	8-1
8-2	Owenrship of dwellings	7986777.1	2135671.1	2122018.7	1864092.6	1864994.7	ملكية دور السكن	8-2
9	Social and personal services	18674410.6	4941659.2	4805713.1	4452679.2	4474359.1	خدمات التنمية الإجتماعية والشخصية	9
9-1	General Government	14397012.4	3757075.0	3634028.7	3552862.6	3453046.1	الحكومة العامة	9-1
9-2	Personal services	4277398.2	1184584.2	1171684.4	899816.6	1021313.0	الخدمات الشخصية	9-2
Total by activities		189398568.7	46814444.4	45932104.9	47328219.8	49323799.6	المجموع حسب الأنشطة	
Imputed banks service charges		1286302.9	340690.0	331993.3	278082.3	335537.3	ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	
Gross Domestic Product		188112265.8	46473754.4	45600111.6	47050137.5	48988262.3	الناتج المحلي الإجمالي	

4 -ظاهرة الفساد التحدي الاكبر:

لقد اصبحت ظاهرة تفشي الفساد المالي والاداري من اكبر المعوقات والتحديات التي تقف بوجه الاقتصاد العراقي وتعطل نموه وازدهاره الاقتصادي،، لما لهذه الظاهرة العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع ككل. تتمثلى هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والبرلمان والقضاء التي تعد من اهم المؤسسات الرقابية في العراق، بالرصد والتحقيق في كافة قضايا الفساد التي يتم التبليغ عنها وتحويلها بعد ذلك الى المحاكم المختصة.

وقد قامت هيئة النزاهة من خلال تقاريرها السنوية بنشر نسب الفساد في القطاعات الحكومية العراقية للاعوام 2006-2016 التي تشير الى نسب مرتفعة جدا ضربت جميع القطاعات الحكومية بدون استثناءومؤشر خطير على هدر المال العام وتبديد ثرواته، (عبود، 2014)، الجدول (9).

جدول(9) نسبة الفساد في القطاعات الحكومية العراقية

القطاع	نسبة الفساد
القطاع الخدمي	80.32
القطاع الأمني	75.65
القطاع العدلي	75.07
قطاع السياسة الخارجية	72.73
القطاع الاقتصادي	71.24
القطاع الصحي	71.13
القطاع الزراعي	69.62
القطاع الاجتماعي والثقافي	67.51
القطاع التربوي	66.96
القطاع السياحي والديني	64.46

المبحث الثالث/ الفرص والامكانات المتاحة لانعاش الاقتصاد العراقي:

تمهيد:

يمتلك العراق قاعدة متنوعة من الموارد لا تتوفر في أي بلد آخر، ويحتل مرتبة ثاني أكبر احتايطي عالمي مؤكد من النفط الخام الذ يعد من اهم واكبر مصدر للطاقة، والموقع الجغرافي المميز الذي تمتع به، ونهرين عظيمين وهما نهري دجلة والفرات، وللعراق قوى عاملة شابة تتراوح بين (15-24).

1-**الاستفادة القصوى من النفط الخام**: وذلك لتأسيس نمو اقتصادي حقيقي وفاعل يضمن تطوير جميع القطاعات الاخرى غير النفطية، ويكون داعم اساسي لتنويع القاعدة الانتاجية، وبذلك ستتمكن الدولة من تنمية الايرادت غير النفطية وتقليل نسبة مساهمة الايرادات النفطية في تكوين رأس المال الثابت وتكوين الناتج المحلي الاجمالي GDP ونصيب الفرد من الناتج المحلي الثابت GDP per capita، وسيكون ذلك داعما اساسيا لاستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، فضلا عن استقرار الميزانية العمة للدولة بشقيها (التشغيلي والاستثماري).

2-**البيئة الاستثمارية:** العراق بحاجة ماسة لجذب رؤوس اموال اجنبية من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر Fdi، ما لهذا النوع من الاستثمار من آثار ايجابية مهمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية منها؛ خفض مستوى الدين العام والعمل على استقرار ميزان المدفوعات وتحسينه من خلال انتعاش الصادرات نتيجة ادخال التكنلويا المتطورة للبلد المضيف لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة المنافسة في

انتاج السلع والخدمات وتصدير الفائض منها، كذلك امتصاص البطالة بنوفير فرص عمل جديدة، زيادة الناتج المحلي الاجمالي GDP وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP per capita.
ومن الضروري العمل على تحسين البيئة الاستثمارية لتكون جاذبة من خلال تحسين البنى التحتية وتطوير اداء المؤسسات المالية والمصرفية، وتشريع القوانين وتنظيم الحقوق والواجبات التي تحمي وتشجع المستثمر الاجنبي بتوجيه امواله نحو العراق، والعمل على الاستقرار السياسي والامني، فضلا عن استقرار سعر الصرف والمستوى العام للاسعار، ومكافحة الفساد.
3-التحول من الاقتصاد المغلق نحو الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي والتجاري على العالم ماله من دور ايجابي في زيادة معدلات النمو.
4-تبني استراتيجيات قصيرة وطويلة الامد للتطوير واعطاء الاولويات الى رفع كفاءة التعليم وتحديث مناهجه الذي يعد النواة الاساسية لتطوير الموارد البشرية التي لا تكون هناك اي تنمية حقيقية لي بلد بدون توفر قوى عاملة ماهرة متعلمة تواكب التطور في العالم الخارجي.

الاستنتاجات

بعد الدراسة التحليلية لموضوع البحث وعرض سلسلة من البيانات المتنوعة، توصل الباحث الى مجموعة من النتائج سنذكرها في النقاط التالية:

1- تعرض الاقتصاد العراقي الى العديد من الصعوبات والتحديات والمخاطر المتمثلة بالصدمات المالية والسياسية والامنية، فضلا عن تراكم الديون الخارجية.
2- يواجه الاقتصاد العراقي مشاكل في اختلال القاعدة الانتاجية وعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، لاعتماده بشكل كبير على الايرادات النفطية (اقتصاد ريعي) بنسبة تصل الى 90% ، الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي معرض للصدمات والازمات المالية والسياسية حول العام لأرتابطه باسواق النفط العالمية.
3- لا يوجد دور فاعل للقطاع الخاص بين الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى (التشابك القطاعي).
4- تذبذب قيمة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه، وذلك نتيجة اعتماده بشكل كبير على واردات النفط الخام، اي ان الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي هي ليست زيادة حقيقية في الانتاج او مشاركة القطاعات الاقتصادية الاخرى بل الزيادة جاءت نتيجة زيادة اسعار النفط الخام.
5- اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري الخارجي ذات الاتجاه السالب بسبب هيمنة سلعة النفط على صافي الصدرات.
6- تذبذب مستويات الدين العام الداخلي والخارجي (عجز الموازنة) للعراق طيلة مدة البحث بين ارتفاع وانخفاض وذلك لعدة اسباب منها تقلبات اسعر النفط العالمية، والاوضاع السياسية والامنية المضطربة وتكاليف الحرب على الارهاب.
7- هدر في المال العام بسبب تفشي الفساد في اغلب القطاعت الحكومية وبقاء العراق في ذيل مؤشر الشفافية العالمية (مدركات الفساد)، وقد صنف من بين الدول الاكثر فسادا في العالم، ويعد الفساد أحد أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.
8- البيئة الاستثمارية للعراق طاردة، مما يدل على ضعف مقومات البيئة الاستثمارية الجاذبة، الامر الذي يؤدي الى حرمان العراق من المميزات التي يوفرها الاستثمار الاجنبي المباشر مثل نقل التكنلوجيا الحديثة والانفتاح التجاري.

التوصيات

استنادا الى النتائج التي تم التوصل اليها، فأنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:
1- ضرورة العمل على الاستقرار السياسي والامني للعراق، والعمل على الاستقرار الاقتصادي كذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية متزنه والتوجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح التجاري.

2- التخلص من هيمنة النفط الخام كمورد رئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة بالاستفادة القسوى من هذا المورد في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

3- تحقيق التشابك القطاعي بين الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى، وادخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك بما يضمن استغلال الموارد والامكانات المتاحة للقطاع الخاص وجعله شريك في العملية الانتاجية.

4- التوجه نحو زيادة نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية الاخرى من غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اي تبني سياسات اقتصادية قادرة على تنمية الايرادات غير النفطية، كون الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ليس بسبب زيادة الانتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بل الزيادة أتت من زيادة اسعار النفط الخام.

5- ضرورة العمل على استقرار ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتصحيح الاختلال الحاصل فيه وكذلك تقليص مستويات الدين العام الداخلي والخارجي وذلك بتبني سياسات اقتصادية من شأنها تفعيل الايرادات غير النفطية.

6- وقف الهدر بالمال العام والوقوف بحزم بوجه الفساد والمفسدين وتشديد الرقابة على اداء المؤسسات الحكومية، وتفعيل الحوكمة، وجعل الشخص المناسب في المكان المناسب.

7- جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق والاستفادة من المميزات التي ترافقه مثل نقل التكنلوجيا الحديثة والخبرات، وزيادة تكوين رأس المال الثابت، وزيادة لاجور وتحسين المعيشة،وانعاش الصادرات، ويجب ان يسبق ذلك تحسين البيئة الاستثمارية التي تشمل تطوير البنى التحتية وتطوير اداء المؤسسات المالية والمصرفية، ومحاربة الفساد وجعله في ادنى مستوياته، فضلا عن سن القوانين وابتشريعات التي تحفض الحقوق والالتزامات لكلا الطرفين المستثمر والبلد والمستفيد.

المصادر

1- الجميل وآخرون، (2018)، تقرير: الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، متوفر في الموقع الالكتروني
https://www.makingpolicies.org

2- الخزرجي، احمد، (2022)، تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2018)، المجلة العراقية للعلوم الزراعية، العراق، شباط/2022، 14-15.

3- حسن، محمد عبد صالح، (2010)، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنوي في العراق فترة مابعد 2003 دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 27.

4- حسن فارس عبود ، (2014) ، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية، الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد.

5- رسولي، محمد مجيد، (2021)، التنويع الاقتصادي ودوره في التخفيف من آثار تقلبات اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد(56)، العراق، 2021، 566-567.

6- وزارة المالية، دائرة الموازنة، البيان المالي لسنوات مختلفة، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.

7- تقارير البنك المركزي العراقي وصندوق النقد الدولي لسنوات متعددة.

8- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، القطاع المالي، اجمالي الدين العام الداخلي، للسنوات 2004-2018.

9- العراق، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، 2020.

10- هيئة النزاهة، التقرير السنوي، الاعداد 2006 -2016.

المصادر الاجنبية:

1- Moheeth (2015), Public Debt: Meaning، Forms and Effects, Published research.

2- Transparency International, Corruption Perceptions Index,2003-2016, https://www.transparency.org